

## عصام فارس و63 لجنة وزارية

و«التوفيق بين حجة المخابرات ومقتضيات الحفاظ على الأمن والسلامة العامة».

«العابر للعهود والوزارات من الثمانينيات» على ما وصف نفسه، تحدث حمادة عن فارس «الذي لم تعقده ضبابية الصلاحيات ولا الأبواب الموصدة للسرايا الحكومية»، مستفيضاً في الحديث عن «موقعة صوفيل» وتنافس «النجومية» بين فارس ورفيق الحريري و«المشهد البائس اليوم والذي يفرض عودة أبو ميشال».

وفي ظل مجالس وزراء أشبه «بالإقطاعيات»، ترأس فارس، وفق بيضون، لجانه الوزارية ووصفه ب«الظاهرة الفريدة». أما تجربة بقرادوني فكانت الأقصر زمنياً مع فارس لكنها سمحت له بتوصيفه على أنه «الإصلاحي والعقلاني غير التقليدي» وبأن «عزوفه عن السياسة خسارة كونه هبة من هبات الله للبنان»، مذكراً بأنه «نادى بإلغاء الطائفية السياسية وإصدار قانون للأحزاب وغيرها من المطالب التي لم تتحقق حتى اليوم».

في ختام الندوة، شكر الكاتب منصور للمتكلمين والحضور اهتمامهم. كتابه أُرخ للحقبة الزمنية السياسية لعصام فارس مترئساً للجان الوزارية. عبارته اختصرت الكتاب وكلمات المحاضرين: «الكتاب يكشف عن ان العمل في السياسة سهل لمن أراد العمل ولكن الصعب هو في وجود رجال دولة».

غراسيا بيطار

من العلوم عن عصام فارس أنه لا يهوى «التأليه»، ولعل ابتعاده طوعاً عن نعيم السياسة يشي بذلك. لكن ندوة المحاضرين الأربعة كادت تحوله إلى «نصف إله» متقدّ ما يتخطى فيه البلد الصغير أمس واليوم. يمكن اختصار مداخلات هؤلاء «بالترحم» على زمن غاب انطلاقاً من «حاضر بائس» لولا أن المناسبة هي ولادة كتاب مناف منصور الجديد بعنوان «عصام فارس واللجان الوزارية: من أجل دولة لوطن» الصادر عن دار النهار. أطلق مدير المركز السفير عبد الله بو حبيب صفارة الانطلاق، فعاد كل من الوزراء السابقين بهيج طيارة ومروان حمادة وكريم بقرادوني ومحمد عبد الحميد بيضون إلى خبرتهم الخاصة مع نائب رئيس الحكومة الأسبق خلال ترؤسه 63 لجنة وزارية، وبحضور عدد من النواب والوزراء ومنهم نائب رئيس الحكومة السابق عصام أبو جمرة ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طرييه.

تسبب عصام فارس، برأي طيارة، عبارة جورج كليمنصو الشهيرة عن «اللجان مقبرة القوانين». فعصام فارس، برأيه، كذبها لأن كل اللجان التي رأسها كانت بمثابة مجالس وزارية مصغرة سادتها أجواء الجدية وتدوير الزوايا وصولاً إلى حلول إجماعية. وإذا لفت إلى مشاركته في نحو 40 لجنة من التي رأسها فارس، استغاض في الحديث عما اعتبره الأهم في اللجان والمتعلق بقانون الاستملاك، بالإضافة إلى قانون التنصت